

امرأة بالذوق وجه الوكيل بالفرد هاشميا من عند الجوز الكفا
 اهلا فان اطلق الجواب بلا او نعم فقد اخطا بل يقول ان
 يشأ معلوما لا يجوز لانه خلافه وان زاد شيئا لم يجز
 يهدى اليها هدية فان كان مهر وشهها الفاء او قلها زوا
 كان اكثر لا يجوز وكذا اذا سئل عن تزويج أم ولده
 اذ نتم اعتقت يجوز النكاح ام لا فان قال نعم او لا فقد
 اخطا ولكن يقول ان دخل بها الزوجه قبل الاعتاق جاز
 الا العدة لم تجب عليها من المولى فان لم يدخل بها قبل
 لا يجوز لان العدة وجبت عليها من المولى بعد العتق فلا يجوز
 النكاح في العدة وكذا الوصل عن باع عبده وعيد غيره
 واحدة بغير اذن الغير يجوز البيع ام لا وهل للمشتري الخيار
 ام لا فان قال نعم او لا فقد اخطا بل يقول ان لم يذوق
 الغير بعبه جاز بغيرها فان لم يجز ان كان المشتري علم وقت
 الشراء بذلك لزمه البيع في عبده البايع بحسه وان لم يعلم
 بذلك الا بعد البيع ان علم قبل القبض فله ان يتعاقب
 البيع وان علم بعد قبضها لزمه بيع عبده البايع بحصة
 وكذا الوصل عن له على اثنين دين فقبض من كل واحد
 منها

منها خمسة فخالطها ثم وجد بعضها لا يزوج وكلها
 ينكر انه له صل له ان يرد عليها او على احدها يقول
 ان وجد ما لا يزوج اقل من ستة لا يرد شيئا وان وجد
 ستة له ان يرد على كل واحد منها درهما وان وجد سبعة
 يرد على كل واحد منها درهما وان وجد ثمانية يرد على
 كل واحد منها ثلثة وعلى هذا الفقيه وان سئل عن كلام
 بكلمة كذا هل يكفر ام لا ان كان فيها وجوه وجوب الكفر
 ووجه واحد لم يوجب فعله ان يفق بالوجه الذي لا يكفر
 به فيقول انه مسلم لا يكفر به وان لم يكن في هذه الكلام
 يوجب السلامة يقول المفقى يؤمر بالتوبة والرجوع عن
 الذنوب ويجوز نكاح زوجته قال الفقيه ابو الليث
 للحدان يفتى ما لم يعلم اقاويل العلماء يعني ابا حنيفة
 صاحبه ويعلم من ابن قالوا ويعرف معاملة الناس
 فان عرف اقاويل الفقهاء ولم يعرف مذاهبهم بان
 عن مسألة يعلم قول علماء وده وهو يتحمل مذاهبهم فان
 اتفقوا عليه فلا بأس بان يقول ان هذا حايي وهذا الا
 يجوز ويكون قوله على سبيل الكفاية وان كانت اختلفت

مقالة عن تزويج أم ولده